حقائق وقائع عن مؤتمر الاتحاد الاشتراكي

على طريق الفرز
مزيدا من المكاسب للقواعد المناضلة

نزل الستار عن مؤتمر الاتحاد الاشتراكي ومع هذا جاء وقت استخلاص النتائج وتقييم الحصيلة بعيدا عن كل جدل عقيم أو مزايدة. وفي هذا الصدد لن يفوتنا أن نسجل بكل ارتياح واعتزاز الايجابيات والمكاسب التي انتزعتها القواعد المناضلة، والحقائق الصارخة التي أكدت نفسها من خلال هذا المؤتمر.

ان التيار القاعدى المناضل قد تمكن، بشهادة الخصوم أنفسهم، من فرض نفسه بقوة وصلابة وموضوعية، تجلى ذلك في حضوره المنظم وتحركاته المسؤولة، كما تجلى فيما تمكن من فرضه على كافة المستويات:

• • •

+ اديولوجيا، لتبيان الاسباب العميقة للخلاف مع الخط الاصلاحي وابراز مصدر كل الانحرافات، وطرح البديل السليم المتجاوب فعلا مع مصالح الطبقة العاملة وأوسع الجماهير الشعبية.. وذلك رغم اصرار القيادة على منع النقاش الاديولوجي واعتبار "التقرير الايديولوجي" من المسلمات،

+ تنظيميا على طريق التقدم نحو مواقع أفضل وتكتيل كل الطاقات وجمع شتات كل المناضلين الصامدين، في نفس الوقت الكشف عن حقيقة "الديموقراطية الداخلية" المزعومة ...

+ سياسيا، من خلال الوقوف أمام الانجرار في ظل النظام والتصدى للمفاهيم المنحرفة التي سادت الساحة السياسية وتبلورت حول شعارات "المغرب الجديد" و"الاجماع الوطني" الى غير ذلك من المقولات والممارسات التي يستفيذ منها النظام بالدرجة الاولى ...

ومجمل هذه المكاسب التصحيحية التي أعطت "ضربة توقيف" للمسلسل الانحرافي، لا تعد مكاسب تحققت لصالح الحركة الاتحادية فحسب، بل ايضا لصالح مجموع الحركة التقدمية المغربية والجماهير الشعبية في صراعها الضارى من أجل غد أفضل.

أمام هذه الحقائق الناصعة الراسخة، ماذا كان تصرف قيادة الاتحاد الاشتراكي؟

• • •

لا شك أن عنصر المفاجأة قد لعب دورا أساسيا في ارتباكها ودهولها. فهي لم تكن تتوقع، بعد كل العمليات التصفوية التي قامت بها لحرمان عدد من المناضلين والاطر الصامدين من عضوية المؤتمر، غير مترددة أمام كل أنواع الغش، وتمييع التمثيلية بشتى الاساليب لفرض العناصر الموالية لها — مما يكشف عن حقيقة الديموقراطية الداخلية المزعومة — لم تكن تتوقع ذلك الحضور المكثف للتيار القاعدى المناضل، وباتت تتوهم أن المسألة مسألة أشخاص و"مندسين" وليس قضية تيار سياسي واعي ومتجدر.

وبعد فترة الارتباك هذه، عادت أولا لتحاول ترهيب المناضلين والتهديد حتى بتدخل قوات القمع النظامية "لحفظ أمن المؤتمر.." من الاساليب الا تدهورا في موقفها لدرجة لا تحسد عليها، خاصة عندما يختل توازن مسؤول قيادى "من الدرجة الاولى" باللجوء الى الاسلوب "العنترى" لفرض مواقفه ...

وأمام فشل هذا الاسلوب وانعكاسه سلبيا، لم يبق أمام العناصر القيادية سوى اللجوء للمسايرة تحت شعار "قل ما تشاء.. سأمارس ما أريد" وبهدف الاحتواء والتبني اللفظي للاطروحات القاعدية بخلفية ممارسة عكسها. وكم تجلى ذلك واضحا في الفرق الملحوظ ما بين الكلمة الافتتاحية بليونتها واعتدالها، والكلمات الاختتامية بشعاراتها وديماغوجيتها ...

وبهذا تكون قد ارغمت نهائيا على تجاوز كل أطروحاتها الذاتية ودعاياتها المغالطة — حول تشخيص المعارضة في "الخارج" و"المندسين" و"المنشقين"... — واضطرت للاعتراف بالاسس الموضوعية للخلاف والتواجد الحقيقي للمناضلين الثوريين على أرض الوطن، بل ولجأت الى استعمال عناصر من الخارج — مدعمة بدعاية الصحافة الغربية — دخيلة على المناضلين ووسيلة أخرى لاثارة العواطف وتحريف النقاش الموضوعي.

أما بالنسبة لنا، فان تطورات الاوضاع مهما كانت: بايجابياتها ومكاسبها، أو بنقط ضعفها وهفواتها، فانها لن تغير في شيء من الاسلوب الذى اخترناه في الصراع السليم والحوار المبني على الاسس الموضوعية. واذا كنا مستعدين لفتح الحوار مع كل من له ايمان راسخ بالنضال، فاننا لا نتردد في محاربة كل أنواع الطفيليات، سواء منها تلك التي تخلقها أجهزة الاعلام وهي بعيدة كل البعد عن معمعان النضال، أو الطفيليات الاقتصادية والثقافية التي أفرزتها مخلفات الاستعمار ومتطلبات الاستعمار الجديد.

تبقى ادن، فوق كل هذه الاعتبارات حقائق ناصعة أكدت نفسها قبل المؤتمر وخلاله وسوف تتبلور وتتجدر بعده، وأبرزها تمكن التيار القاعدى من فرض نفسه واقعا ملموسا في الساحة ويبقى مقياس الالتزام المقياس الوحيد في صنع المناضلين الحقيقيين وفي نفس الوقت: حسم كل الخلافات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية القائمة.

من أصداء المؤتمر

رد ا على صحيفة " لوموند "

عودتنا جريدة "لوموند" البحث باستمرار عن التوازن ما بين التعريف بالحقائق وفي نفس الوقت التعامل مع الاوضاع القائمة بأقل خسارة ...

وفي هذا الاطار بالضبط، طلعت علينا بمقال حول مؤتمر الاتحاد الاشتراكي، أقل ما يقال عنه أنه مليء بالتناقضات، اضافة الى طابعه المتحيز واللاموضوعي .

واذا كانت الصياغة العامة للمقال يبررها عدم الاحاطة بالمعطيات وعدم الاطلاع على دقائق الموضوع والاكتفاء بالسطحيات والمظاهر، فان المهمة الصحافية والنزاهة المهنية، كانتا تقتضيان على الاقل استقصاء المعلومات والاخذ بوجهة نظر كل المعنيين بالامر.

يقول صاحب المقال :

"ان فرض الجلسة المغلقة الذى تم على ما يبدو ضدا على القيادة، لم يسمح بلمس القوى الحقيقية للتيار المعارض".

ويؤكد مباشرة بعد ذلك أن المعارضين بالتأكيد قليلون ...

وهي نفس العبارات التي رددتها القيادة قبل انعقاد المؤتمر وحتى قبل زيارة الصحفي نفسه، مما يجعلنا نتساءل عن مدى التأثير المتبادل.. ومدى " الاحاطة والكرم " التي حظي بها الصحفي المذكور مما جعله يردد نفس العبارات وينتبنى نفس المقولات.

والذى يعتبر طعنا في المهمة الصحفية أكثر من هذا وذاك ، هي تلك الاحكام المسبقة حول طبيعة الاختيار والتأكيد المجاني على أنه تيار مشخص ميال للمؤامرة والشغب ، اضافة الى القدف في شخص قائد تاريخي غني عن التعريف لدى الشعب المغربي .

على كل حال : المواقف معروفة في الساحة السياسية، بل وممارسة فعلية من طرف المناضلين الصامدين، والالتزام بها التزام كلي مسؤول.. أما التأويل والاحكام المسبقة والتشويه المغرض ـ خاصة من طرف صحافة أجنبية غربية ـ فلن يغير شيئا من جوهر الاختيارات التي فرضت نفسها في الساحة وتبلورت بشكل كاسح لا رجعة فيه.. والمسار التاريخي وحده سيصدر حكمه الحقيقي...

صحيفة "لوموند" — مـا لم تقله جريدة المحرر..

نشرت جريدة المحرر" ملخصا " لمقال كتبه مراسل صحيفة "لوموند" حول المؤتمر تطرق فيه للصراع القائم داخل الاتحاد الاشتراكي بين التيارين وتعرض "بطريقته" لتقييم تيار "البصريين" كما أسماه .

ولقد تضمن "ملخص" المحرر كل شيء عدا جوهر المقال المتعلق بتحليل الوضعية الداخلية للحزب .

وفيما يلي ترجمة لما "تناست" نقله جريدة المحرر :

... " هذا التوجيه ـ التوجيه القيادى ـ يبقى معرضا للنقد من طرف مناضلين شباب في أغلبهم ، والذين لا زالوا يعارضون المسار الجديد الذى نهجه الحزب منذ ثلاث سنوات والمبني على القبول بالشرعية القائمة وانتقاد " أخطاء المغامرة".

وان اغلاق الجلسة الذى تقرر على ما يبدو ضدا على القيادة طيلة القسم الاكبر من أعمال المؤتمر ، لا تسمح بتحديد نفوذ هذه القاعدة المعارضة ،بدقة . وفي الخارج، يؤكد مسؤولو الاتحاد الاشتراكي أن الامر لا يتعلق الا بحفنة من شباب " متهور شيئا ما ".

أما السيد بوعبيد فيقول باطمئنان أن حزبه " سيعرف كيف يحافظ على ما هو أفضل ."

ومهما كانت أقلية الجناح الصلب، فان ذلك لم يمنعه من مشاكل كبيرة داخل اللجنة السياسية التي اجتمعت بدون انقطاع طيلة يوم السبت .

ان بعض هؤلاء المناضلين الشباب يعلنون بشكل أو بآخر تأييدهم لمحمد البصرى وجه تاريخي للمقاومة المغربية وأحد مؤسسي الحزب. واذا كنا لا نعرف جيدا نشاط محمد البصرى في المنفى ، فانه ذا طبيعة ميالة للتآمر والعمل المشاغب، أكثر منه للتمعن السياسي ويعتبر هنا رمزا بعيدا وغامضا "لراديكالية" لا ترتاح الى أنصاف الحلول مع النظام والتي تعتبرها قيادة الاتحاد الاشتراكي ضرورية ومربحة في نفس الوقت .

ان البصريين ولا شك قليلون، لكن القضايا التي يطرحونها تجد من دون أدنى شك صداها لدى المناضلين الذين لا زالوا يتساءلون عن المستفيد الحقيقي من الانفتاح: هل الملك أم الحزب ؟"...

مجلة "جون أفريك" — "تحول يثير تخوفات البعض"

"أمام جمهور متحمس ، كان الصوت الجهورى للاستاد عابد الجابرى يتلو المقررات المصادق عليها من طرف المؤتمر.

وان يوم الاحد ١٠ دجنبر، يوم الاختتام كان يختلف بشكل قاطع عن الجلسة الافتتاحية.

فقد أخذ التشدد مكان الاعتدال الذى طبع الخطاب الافتتاحي للسيد بوعبيد . وخلال الفترة الفاصلة بينهما اجتمعت اللجنة السياسية وصادقت على مقرر متميز، يتضمن على الخصوص :

ـ تحويل الملكية الرئاسية الى ملكية دستورية يمارس فيها الملك " دور الحكم".

ـ مراجعة الدستور وتنظيم انتخابات جديدة باعتبار أن سابقاتها طبعت بالمخالفات وللسهر على هذه العمليات من الضرورى تشكيل حكومة انتقالية .

لقد مارس الاتحاد الاشتراكي منذ ثلاث سنوات اللعبة حتى عندما كانت مغلوطة . فمساهمته في مسلسل الدمقرطة كانت حاسمة، لكن ها هو ذا يغير ،فجأة، من لهجته ويمر الى الهجوم. وان هذا التحول يثير تخوف البعض من أن يرجع حزب المعارضة الرئيسي الى اللهجة الثورية التي عرفتها الستينات لكي يخفف من نفاذ صبر المناضلين .

وعلى كل حال فان هذا هو ما يمكن أن يتخوف منه المتعاطفين مع بوعبيد، "أنصار السوسيال ديموقراط" على الطريقة المغربية.

في ١٠ دجنبر كان الكاتب الاول في حالة ملل واضح، بسبب النتائج أكثر منه بسبب التعب. ففي خطابه الاختتامي اكتفى بالاعتدال متجنبا القيام بأدنى اشارة الى المقررات النهائية.وقد أثار نداءه الى "الجدية" تصفيقات حارة .

ومن ناحية أخرى، فان عدد اعضاء اللجنة الادارية انتقل من ٣٥ الى ٦٢ عضوا. الملاحظ في هذه اللجنة : غياب مثقفين شباب من قدماء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، مع انهم أناس ذوى أفكار محددة وموزونة ، يمكنهم أن يسلكوا خطى الاستاد بوعبيد."

في الصحافة الأجنبية

"لا اصلاح لا رجعية .. قيادة ثورية"

مجلة "المستقبل"

" انتصار ارادة القواعد الحزبية "

" .. تكشف أعمال مؤتمر الاتحاد والقرارات والتوصيات الصادرة عنه عن أن موقف المراجعة لتجربة الاربع سنوات وسلسلة التنازلات التي قدمها الحزب، وكل أساليب المرونة، اعتبرها مناضلوه في القاعدة غير مجدية، ومن هنا فان البيان السياسي جاء بمثابة رد فعل قوى وعنيف على كل هذه الانتقادات بقدر ما بلور ارادة التصحيح داخل المؤتمر في الجلسة الافتتاحية حين رددت غير ما مرة وبحماس استثنائي: " قيادة ثورية للجماهير الشعبية" الى جانب شعار آخر: " لا اصلاح لا رجعية، قيادة ثورية".

ويبدو أن هذين الشعارين كانا هما الروح التي حركت المؤتمر ووراء عدد من المقررات والتوصيات "الخطيرة" التي صدرت عنه.."

".. والملاحظة الاساسية التي سجلها عدد من المدعوين والوثيقي الصلة بالاتحاد الاشتراكي، هي ارتفاع لهجته والتغيير اللفظي، على الاقل، لمطالبه، وخاصة فيما يتصل بالمخاطبة المباشرة للنظام الحاكم، وهو تغيير يكشف، من جهة، عن انتصار ارادة القواعد الحزبية التي لم تتساهل في توجيه النقد الى قيادتها، ومن جهة ثانية، وفي تقدير الملاحظين الاجانب دائما، يكشف عن بداية انتعاش للموقف الراديكالي داخل الاتحاد الاشتراكي .

وانطلاقا من هذه الملاحظة يتساءل هؤلاء المراقبون عن مدى سعة وامتداد الخط الذى سيسلكه الاتحاد الاشتراكي في مستقبل الايام، في العلاقة مع الحكم، وما اذا كان بالفعل سيطبق هذا التجدر الشعارى النظرى بتجدر موقفي فعلي تكون في ممارسته الاولى الانسحاب من البرلمان والمجالس البلدية والقروية أى من "التجربة الديموقراطية"."

جريدة "المحرر" تتعرض للحجز

على اثر انتهاء أشغال المؤتمر، تعرضت جريدة "المحرر" لاجراءات تعسفية من طرف جهاز الرقابة. ولقد قدم ممثلوا هذا الاخير محاطين بقوات هائلة من البوليس لمنع نشر البيان السياسي بنصه الكامل.

ولم يحجز جهاز الرقابة البيان ككل أو الجريدة بكاملها، بل اقتصر فقط على منع نشر الجزء الاخير من هذا البيان المتعلق بطبيعة النظام، والذى كان موضع نقاش داخل اللجنة السياسية للمؤتمر، قبل أن تتم المصادقة عليه وصياغته ضمن النص النهائي للبيان السياسي.

ويعتبر هذا الاجراء التعسفي مثال آخر عن "حرية الصحافة" و "حرية التعبير" في "مغربنا الجديد".

الواقع، كما أسلفنا عدة مرات، أن الذى فرض على الصحافة الوطنية، هو في الحقيقة "رقابة ذاتية" حدد النظام صيغتها، وأصبحت "عرفا" وحبا للعمل به، أما جهاز الرقابة البوليسية فقائم موجود، يراقب ويتتبع، ثم يتدخل مباشرة وبشكل سافر، كلما تخلفت " الرقابة الذاتية" على أداء المهمة وكلما وقع تجاوز حدود اللعبة المرسومة.

" المحرر" : توقف عن العمل احتجاجا على تصرفات بعض العناصر القيادية.

على اثر بعض المشاكل قامت بين بعض العناصر القيادية وعضوين من هيأة "المحرر" قرر هذان الاخيران توقيف عملهم باعتبار أن تصرفات العناصر القيادية تطعن في نضاليتهم وتمس عواطفهم.

وتضامنا معهما قررت هيأة "المحرر" بكاملها التوقف عن العمل كذلك.

من المنشق ؟

عندما يطرح الانشقاق يتبادر الى الذهن السؤال التالي بالنسبة لمن ؟ واذا كان الامر يتعلق، بالنسبة لنا، بموضوع البديل التنظيمي والسياسي والايديولوجي الذى تتطلبه المرحلة كرد حاسم على الاوضاع المتعفنة التي يفرضها تسلط النظام الرجعي في بلادنا، فهو كذلك رد واضح وجرئ ازاء كل تراجع أو انحراف عن الخط النضالي الذى ضحت من أجله القواعد المناضلة والذى شكل باستمرار الاجابة الصحيحة عن طموحات أوسع الجماهير الشعبية.

من هنا يبقى استعمال مقياس الخضوع للخط الذى فرضته القيادة للبت في اشكالية "الانشقاق" مجرد مغالطة تستهدف تزييف الحقيقة وتشويهها وسجنها في قوقعة من الشكليات.

واذا كان حال العناصر القيادية، بخطها وممارستها هو البحث باستمرار عن التبريرات لكل مواقفها التراجعية باسم التكيف مع الواقع واحترام قواعد اللعبة، لعبة المشروعية طبعا، وما تستلزمه من تنازلات ومساومات وبالتالي نعت صمود المناضلين ودفاعهم عن المكتسبات النضالية بالتطرف وتصنيفهم في اطار المندسين. فان الصوت الجماعي الذى ارتفع داخل المؤتمر كان فوق الاتهامات وفوق التشخيص والذاتيات، لقد أدان الانحراف والانشقاق القيادى الذى مورس ضدا في المناضلين القاعديين بعيدا عن خط الحزب وتراثه وتقاليده.

لقد كان ادانة للتلاعب في القضية الوطنية وللتنازل والمساومة في القضية الديموقراطية وللتخادل في القضية القومية.

هذا ما أسمته القيادة والجهات الموالية لها بالانشقاق، والانشقاق في هذه الحالة يحمل أكثر من معنى وأكثر من حقيقة تدعونا جميعها الى التخلي عن هذا الصوت القاعدى الصامد والمتنامي وبالتالي الرضوخ الى الخط الاصلاحي التراجعي المفروض.

بدورنا نقول للقياديين، المنشقين فعلا، عن الخط التقدمي الاصيل الذى بلورته القواعد الاتحادية بتضحيات ومعاناة أزيد من ١٦ سنة، المبادرين بخط الاصلاح والتراجع وأنصاف الحلول السلبية، نقول لهم: ان الصراع الموضوعي المحتدم اليوم هو الذى يحسم آفاق المستقبل وهوالذى يرد بشكل حاسم على حقيقة التخادل القيادى.

حقيقة الديموقراطية الداخلية

لاتترك العناصر القيادية للاتحاد الاشتراكي فرصة تمر دون التهليل والاطناب فيما تسميه بالديموقراطية داخل الحزب والمركزية الديموقراطية ...الخ وقد حاولت هذه العناصر بمناسبة المؤتمر الاخير تعويم انتصار الارادة القاعدية في فرض بعض المواقف بالحديث عن الديموقراطية الداخلية المزعومة. فما هي حقيقة هذا الزعم على ضوء الممارسات الفعلية ، سواء في التحضير للمؤتمر أو خلال انعقاده؟

ان الملاحظة الاساسية الاولية التي تفرض نفسها في هذا المجال تتعلق بالتحضير الادبي للمؤتمر. لقد انطلقت العناصر القيادية من "مسلمة" وهي أن الجانب الايديولوجي في النقاش محسوم نهائيا والمطروح فقط هو تعميق نفس الخط المنبثق عن المؤتمر الاستثنائي. ومن ثم حرصت بكل الوسائل وكرست كل الجهود لتلافي أي نقاش جدي في هذا الصدد وحرصت على تعويضه بندوات عمومية مخصصة لدراسة قضايا متفرعة . والادهى من ذلك تجاهل القيادة لتوصيات صودق عليها بالاجماع (بحضور بعض عناصرها) في مؤتمرات اقليمية تلح على ضرورة فتح النقاش واعادة النظر في الخط الايديولوجي الانحرافي .

أما عن التمثيلية وبالاضافة الى الاساليب المعهودة، فان العناصر القيادية لم تدخر جهدا في سبيل تمييع التمثيلية، فهي لم تتوان عن تجاوز القانون الداخلي الذى سطرته بنفسها حين ألغت التمثيلية المباشرة للكتابات الاقليمية داخل المؤتمر، احتراسا منها وتخوفا من مواقفها .

وبدل أن تكون التمثيلية على أساس التنظيم الخلوى تحولت بضغط من القيادة الى تمثيلية "القطاعات" وضمن هذا الاطار ولضمان حضور عناصر مساندة لها، لجأت العناصر القيادية الى تشكيل قطاع جديد سمته بقطاع الاطر. وعندما تساءل المناضلون المخلصون عن مفهوم الاطار والمقاييس التي اعتمدت في تشكيل هذا القطاع الجديد، كان الجواب بأن الاطار هو من تجاوز دخله الشهرى ٣٠٠٠ درهما .

والمثال الساطع الذى يعبر أيما تعبير عن الديموقراطية الداخلية كما تفهمها القيادة الانشقاقية، يتجلى في تمثيلية قطاع الشبيبة الاتحادية . حيث أن كل من لم يحتفظ ببطاقة سنة ٧٧ أو أتلفها أو التحق بالشبيبة سنة ٧٨ منع من التصويت. ولم تكتف بذلك بل حددت عدد المندوبين حسب أهوائها لا وفق مقاييس منطقية تراعي الحجم التنظيمي لكل قطاع . وهكذا حدد عدد المندوبين عن شبيبة اقليم الدار البيضاء مثلا بثلاثة مندوبين من مجموع ١٠٦ ـ مما جعل قطاع الشبيبة بالبيضاء . يقاطع المؤتمر ويصدر بيانا توضيحيا في هذا الشأن ـ في حين أن فيدرالية أوروبا الغربية مثلت بعشرين مندوبا. فهل نسيت القيادة أطروحتها المفضلة عن "الداخل والخارج"؟

وماذا عن الديموقراطية داخل المؤتمر؟ انها لم تكن أحسن حظا عما كانت عليه قبل المؤتمر. ويكفي أن نسرد كأمثلة واضحة الوقائع التالية :

ـ قام المكتب السياسي بحجز رسالة موقعة من طرف أكثر من ثلاثين معتقلا اتحاديا، امتنع عن قراءتها لا في المؤتمر ولا في اللجنة السياسية.

ـ قامت القيادة بتعيين مباشر لرؤساء اللجن خلال الجلسة العامة ودون أدنى مسطرة انتخابية.

ـ حاول مسؤول قيادى فرض عضوية أحد المؤتمرين في لجنة الترشيح بعد فشله انتخابيا .

ـ تهربت القيادة من تكوين بعض اللجان المتفق عليها، كما حاولت تلافي النقاش في بعض القضايا الجوهرية، كمحاولتها ادراج قضية الصحراء في اطار مناقشة القضايا العربية!

والمؤسف حقا أن هذه العناصر القيادية لم تكتف بخرق الديموقراطية فحسب بل مارست أعمالا أقل ما يقال عنها أنها ارهابية، خاصة عندما هدد مسؤول قيادى بأنه يتوفر على لائحة جاهزة تضم أسماء "المشاغبين" وبأنه قد يضطر لاستدعاء الشرطة لحفظ الامن. ومعلوم أن نفس المسؤول حاول جمع توقيعات على عرائض تدعو لطرد المناضلين فكان نصيب هذه المحاولة الفشل الذريع ... غير أن بعض العناصر من الخارج لم تستفد من هذا الفشل، حيث حاولت جمع توقيعات على ملتمس "يدين" المناضلين على اثر الترديد الجماعي لبعض الشعارات في الجلسة الافتتاحية. وعرفت هذه المناورة نفس الفشل والادانة من طرف كافة المناضلين.

وأغرب ما في الامر هو تجنيد القيادة لبعض المناضلين من الرعيل الاول ودعوتهم للتصدى لبعض "العناصر الملحدة" التي الاستيلاء على الحزب !

ان هذه الوقائع كافية في حد ذاتها لفضح ما تسميه العناصر القيادية بالديموقراطية الداخلية وتبنيها المزعوم لمحاورة القواعد. وحسبنا أن القواعد المناضلة قد تمكنت من اسقاط كل الاقنعة.

حقائق و وقائع عن مؤتمر الاتحاد الاشتراكي ـ ٢ ـ

حقائق أكدتها القواعد المناضلة:
ـ العمق الايديولوجي ـ

منذ أن انطلق الصراع بين الخط المتشبث بالاختيار الثورى للاتحاد من جهة والخط الاصلاحي من جهة ثانية، وقيادة الاتحاد الاشتراكي تحاول عبثا تحريف واقع الصراع داخل الحركة الاتحادية بشتى الوسائل ، من محاولات التدجين والاحتواء الى ممارسة الارهاب الفكرى مرورا بتدليس الحقائق وتشويهها وبكل محاولات التمييع .غير أن يقظة القواعد المناضلة وصحة منطلقات ومرتكزات تحليلها وحرصها الدائم على تلافي التشخيص والذاتيات .. حالت دون تمييع الصراع وشلت جميع المبادرات الاحتوائية. وقد كان النقاش الذى سبق المؤتمر الاخير وحتى خلال أشغاله، مناسبة لابراز جملة حقائق واضحة تزداد ثباتا ورسوخا يوما بعد يوم .

الحقيقة الاولى والاساسية هي أنه لم يعد بامكان المكتب السياسي تشخيص الصراع أوطرحه على أسس ذاتية. ذلك أن المشكل ليس بمشكل مغتربين لم يستوعبوا الخط الجديد أو معتقلين تعرضوا لنوع من الاهمال أو حزازات شخصية بين عناصر قيادية أومغامرين لايؤمنون بالعمل السياسي .. الى غير ذلك من الادعاءات المسمومة للخط الاصلاحي. ان عمق الخلاف ايديولوجي بالاساس، وهذه الحقيقة برزت ناصعة من خلال النقاش السياسي والايديولوجي الرفيع الذى فرضته القواعد في المؤتمر الاخير الاخير نفسه. لقد تركز هذا النقاش وتمحور في القضايا الجوهرية المطروحة:

. القضايا الوطنية وما يسمى بمسلسل التحرير والديموقراطية وجو الانفتاح الجديد من مختلف جوانبه وبكافة أبعاده. وكذا تقييم طبيعة الحكم والممارسة ازاءه.

. القضايا التنظيمية وطبيعة الخلاف داخل الحركة الاتحادية، ومفهوم الحزب للعمل الجماهيرى وعلاقاته بالنقابات.. وأساسا هوية الحزب هل هو حزب الاشتراكية العلمية، أم حزب السوسيال ديموقراط؟

. السياسة الخارجية: الموقف من ارسال التجريدة المغربية الى زاييرو بقائها هناك لحد الان.. الموقف من النظام التونسي ومن القادة النقابيين المعتقلين.. العلاقات مع الاممية الاشتراكية..

الحقيقة الثانية التي يمكن استنتاجها من هذا الجرد الاولي للقضايا التي تمحور حولها النقاش، تكمن في شمولية الطرح القاعدى ذلك أن الامر كما هو واضح لا يتعلق بانتقادات جزئية أو ظرفية، ولكنه يتعلق بجوهر الاشكالات بطرحه لهوية الحزب وموقعه ودوره في الصراع الطبقي الدائر والاطار الاستراتيجي لهذا الصراع، بمعنى أن النقاش القاعدى يضع التوجيه الاصلاحي المفروض منذ المؤتمر الاستثنائي بكامله في موضع الطعن ويقدم في نفس الوقت البديل المتكامل بأبعاده الايديولوجية والسياسية والتنظيمية، منسجما في ذلك مع استمرار التراث النضالي المشرق الذى بلورته تضحيات المناضلين ومعاناتهم .

الحقيقة الثالثة التي تفرض نفسها هي رفض القواعد لسياسة المراهنات المستقبلية الغامضة، وأسلوب الامر الواقع واصرارها على أخذ مصيرها بيدها. وهذا يعني بالاساس أن القواعد ليست كما كان يتوهم الخط الاصلاحي، مجرد أداة تزكي القرارات من منطلق الثقة العمياء وورقة ضغط صالحة للتناور بها حسب الظروف والاهواء. وهذا يعني بالتالي، فشل محاولات الخط الاصلاحي التي تستهدف سجن المناضلين في دوامة من الحركة على أساس أن هناك من يفكر ويقرر مكانهم .

هذه هي الحقائق الاساسية التي تأكدت من خلال مواقف وممارسة القواعد المناضلة والتي أرغمت المكتب السياسي في نهاية المطاف دخول الصراع الحقيقي: الصراع الايديولوجي الواضح بين خطين متناقضين، وطرح مواقفه كاملة، ملتجأ في ذلك ـ موقع دفاعي ـ الى منطلق التبرير والمراوغة، ولاول مرة يطرح النقاش بمضامينه الموضوعية الحقيقية ، الشيء الذى يعتبر مكسبا في حد ذاته تمكنت من فرضه القواعد المناضلة داخل الحركة الاتحادية.

وحتى نتمكن من تسليط بعض الضوء على الكيفية التي يبرر بها المكتب السياسي وكذا ابراز العمق الايديولوجي والسياسي لهذه الاطروحات، لنا عودة الى الموضوع في العدد المقبل

نشرنا في العدد الماضي بعض الاصداء عن مؤتمر الاتحاد الاشتراكي في الصحافة العربية والاجنبية . وننشر في هذا العدد مقالين ، الاول لمجلة "أفريك آزى" . أما الثاني فلمجلة "الدستور". والجدير بالذكر في هذا الصدد أن عدد "الدستور" الذى يتضمن هذا المقال قد تعرض للحجز من طرف رقابة النظام . ونحن اذ ننشره في اطار التعريف بأصداء المؤتمر نسجل في ذات الوقت تضامننا مع الزميلة "الدستور".

الدستور

25/12/ 78 - 7/ 1 /79

□ السلطة تحاصر جريدة « المحرر » لمنع نشر البيان السياسي للمؤتمر

□ غابت الاحزاب الشيوعية وحضرت الاحزاب الاشتراكية

في جو عامر بالحماسة والحيوية ، جرت اشغال المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، في القاعة الكبرى للمعرض الدولي في مدينة الدار البيضاء ، وبحضور ١٠٢٧ عضو مؤتمر وحوالى ٢٠٠ عضو مشارك . وقد توجت اشغال المؤتمر بانتخاب اللجنة الادارية التي وسعت من ٣٥ عضوا الى ٦٢ عضوا ، والتي انتخبت بدورها المكتب السياسي ، او بالاحرى اعادت انتخاب اعضائه القدماء باضافة كل من عبد الرحمن اليوسفي ومهدي العلوي اللذين كانا خارج المغرب طيلة السنوات الماضية .

وقد حظي انتخاب اللجنة الادارية ، وصياغة البيان السياسي ، بالقسط الاكبر من اهتمام المؤتمرين والمراقبين ، حيث عكسا بوضوح وجود التيار الراديكالي الذي سبق « للدستور » وتحدثت عنه في اكثر من عدد سابق . هذا مع العلم بان توقعاتنا في ما يخص حدوث تغيير اوسع في المكتب السياسي لم تتم لاسباب تتعلق بالطبيعة التنظيمية للمؤتمر وبأشكال الصراع التي سادت داخله .

وكان المؤتمر افتتح اشغاله بحضور ممثلين عن كافة الاحزاب السياسية المغربية (باستثناء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية : عبد الله ابراهيم) وبممثلين عن عدة احزاب عربية واجنبية . وفي الجلسة الافتتاحية القى عبد الرحيم بوعبيد كلمة كانت بمثابة تقرير سياسي عن السنوات الاربع الماضية ، تحدث فيها عن نضالات الاتحاد الاشتراكي في مختلف المجالات وعن الانتخابات البرلمانية السابقة وما صاحبها من تزوير ، واشار الى قضية الصحراء التي ما زالت تشكل استنزافا اقتصاديا وسياسيا وبشريا للمغرب بسبب « تردد الحكم بالرد على المعتدين » . كما تعرض لمشاكل التعليم ، واشار الى ان حجم المدارس الموجودة قليل جدا بالنسبة لعدد الاطفال في سن الدراسة . وتعرض للقطاع الصحي فطالب بتأميم صناعة الادوية ، ولمشاكل السكن فطالب بتأميم الاراضي داخل المدن ووضعها تحت تصرف البلديات . ثم تعرض للفوارق الطبقية الموجودة ، وطالب بتأميم جميع وسائل الانتاج الاساسية ووسائل النقل والمبادلات المالية .

وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية ركز عبد الرحيم بو عبيد على قضية الصحراء داعيا الجزائر الى التعاون المشترك من اجل توحيد المناطق الصحراوية كبداية لتوحيد المغرب العربي ، كما اكد وقوف حزبه الى جانب الثورة الفلسطينية والثورة الاريتيرية ، وبارك الاتفاق السوري – العراقي داعيا جميع القوى التقدمية الى الحوار لايجاد استراتيجية بعيدة المدى .

اشكالات التمثيل

ولكن ، وعلى الرغم من الطابع الحماسي الخطابي لتقرير بو عبيد ، فقد ارتفعت في القاعة هتافات تقول : « لا اصلاح .. لا رجعية .. قيادة ثورية » ، وهو شعار غير موجود في لائحة الهتافات التي كانت قد وزعت على المؤتمرين ، مما دفع بو عبيد الى التنبيه بأن جو المؤتمر جو عمل ، واما الهتافات فهي للمهرجانات والتجمعات الشعبية . واثر الجلسة الافتتاحية تحولت الجلسات الى جلسات مغلقة حيث تم تشكيل اللجان ، وكانت اهمها لجنة الترشيحات واللجنة السياسية . ففي الاولى تم تشكيل لائحة اللجنة الادارية التي قدمت للجمعية العامة . وكانت لجنة الترشيحات – برئاسة الحبيب الفرقاني احد القادة البارزين في جيش التحرير المغربي – تضم مندوبين منتخبين عن كل الاقاليم ، ومع ذلك فقد شهدت صراعا حادا ، خصوصا وانه لم يسمح لاحد من اعضائها بالخروج من القاعة طيلة يوم كامل بعدما كانت بعض الفروع قد اتفقت مع مندوبيها للعودة من اجل التشاور والبحث . وكان الوحيد الذي خرج من القاعة عدة مرات هو محمد العابد الجابري الذي يعتبر منظر الاتجاه السائد في الاتحاد الاشتراكي .

وقد تلقت « الدستور » معلومات من مؤتمرين اتصلوا بها بأن ثمة اشكالات قد حدثت في ما يتعلق بتمثيل الاقاليم والمنظمات داخل المؤتمر . وعلى سبيل المثال ، كانت شبيبة الدار البيضاء تنتظر ثلاثين مقعدا داخل المؤتمر نظرا لحجمها واهميتها ، الا انه لم يخصص لها الا ثلاثة مقاعد . وحسب نفس المصادر فان شبيبة الدار البيضاء قاطعت المؤتمر ومع ذلك يمكن القول ان لجنة الترشيحات قد ارضت العناصر الراديكالية باشراك عدد منها داخل اللجنة الادارية .

وتضيف نفس المصادر السابقة بأن عبد الرحيم بو عبيد تدخل شخصيا لفرض بعض العناصر ، مثل مالك جداوي ومصطفى القرشاوي الذي سقط بالاجماع في اقليمه (الدار البيضاء) والذي بقي عضوا في المؤتمر بصفته عضوا في اللجنة الادارية السابقة . وكان الصراع على اشده حول اعضاء المكتب السياسي المساعدين . واما في ما يتعلق بالمكتب السياسي ، فعلى الرغم من عدم احداث اي تغيير جوهري كاشراك عنصر او عنصرين من الاتجاه الراديكالي ، فان عودة عبد الرحمن اليوسفي من الخارج ، وبما له من رصيد شعبي وخلقي ، ستضيف الى المكتب السياسي بعدا جديدا ، بعدما كان المكتب السابق يفتقد لاي علاقة تكافؤ بين الامين العام عبد الرحيم بو عبيد واي عضو آخر .

القضايا الحساسة

واما الصراع داخل اللجنة السياسية فقد اتخذ شكلا اكثر وضوحا ، وطرحت فيه قضايا حساسة مثل « المسلسل الديموقراطي » والعلاقة مع « الاشتراكية الدولية » ، والموقف من محمد البصري و « الاختيار الثوري » ، ومواقف قيادة الاتحاد من التدخل المغربي في زائير ومن مبادرة الرئيس المصري . كما طرحت قضية التقرير الايديولوجي للاتحاد ، والذي اقر في المؤتمر الاستثنائى بعدما قدمه الشهيد عمر بن جلون .

وحول العلاقة مع الاشتراكية الدولية اكد مسؤولو الاتحاد بأنه لا توجد علاقة خاصة ومتميزة ، وان الاتحاد الاشتراكي حضر عدة اجتماعات للاشتراكية الدولية بصفة مراقب ، وذلك بهدف عدم ترك فراغ في اي اجتماع دولي كي لا يستغله « خصوم الوحدة الترابية » . وحول هذه النقطة اضاف عابد الجابري رئيس اللجنة السياسية بأن علاقة الاتحاد الاشتراكي بالاشتراكية الدولية كعلاقته ببقية الاحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية : وتجدر الاشارة هنا الى ان الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الاسباني لم يحضرا المؤتمر في الوقت الذي حضر سواريس رئيس الحكومة البرتغالية السابق ، وبقية الاحزاب الاشتراكية الغربية ، بما فيها الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني . بل ان صحيفة « المحرر » قد ابرزت بعناية الزيارة الخاطفة التي قام بها ميشيل روكار الكاتب الوطني للحزب الاشتراكي الفرنسي وزعيم الاتجاه اليميني فيه .

وفي ما يتعلق بمواقف القيادة الاتحادية من التدخل في زائير ومن زيادة السادات ، خصوصا ، فقد اشتد النقد واحتد النقاش على الرغم من سيل التبريرات التي قدمها المسؤولون .

رسالة البصري

ولعل اكثر القضايا التي طرحت حساسية بالنسبة للقواعد الحزبية هي العلاقة او الموقف من محمد البصري و « الاختيار الثوري » . والجدير بالذكر ان هتافات قد ارتفعت داخل الجلسة الافتتاحية عندما تليت برقية عبد الرحمن اليوسفي تقول : « اليوسفي ها هو .. والبصري فين هو ؟ » . وكان محمد البصري قد وجه رسالة الى المناضلين الاتحاديين يعبر فيها عن رأيه بالنسبة للمؤتمر ، ويعلن فيها انه لم يتلق اية دعوة ، كما يدعو من خلالها الى فتح حوار ديموقراطي داخل الحزب . وقد سألت « الدستور » محمد اليازغي حول هذه الرسالة فقال بأن اللجنة الادارية قد درستها لكنها لم تقرأ في المؤتمر ولم تؤخذ بعين الاعتبار نظرا لكونها غير موجهة اصلا ، لا الى رئاسة المؤتمر ولا الى قيادة الاتحاد . وقد سبق ان طرحت نفس القضية في المؤتمر الاقليمي لمدينة الدار البيضاء . وحسب رأي بعض المسؤولين فان محمد البصري خارج الاجهزة الحزبية حاليا ، خصوصا وانه اعترض على تأسيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . بل ان احد هؤلاء قال لـ « الدستور » ان البصري ينتمي الى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . واذا كان يريد شيئا الان فما عليه الا ان يتصل بعبد الله ابراهيم .

والحقيقة ان محمد البصري المعروف بالفقيه البصري القائد التاريخي لجيش التحرير المغربي ، والذي يمثل الاتجاه العروبي داخل المغرب ، ما زال يتمتع باحترام القواعد الحزبية ، وله عناصر مرتبطة به داخل هذه القواعد . وقد حاول طيلة الفترة الماضية ان يتصرف وكأنه غير منشق عن الاتحاد ، على الرغم من نشرة « الاختيار الثوري » التي تصدر في باريس معبرة عن رأيه ومجموعة الشبان المتفقة واياه .

وعلمت « الدستور » من مصادر داخل المؤتمر بأن ملتمسا داخليا قد اقر في اللجنة السياسية يعترف بوجود تيارين داخل الحزب ، ويدعو الى الحوار بين

←

هذين التيارين. أما لهجة التقرير الايديولوجي، فقد تقرر اعتماد التقرير السابق مع امكانية مناقشته خلال المرحلة المقبلة.

البيان السياسي

وعلى الرغم من هذا الصراع فقد نجحت اللجنة السياسية في صياغة بيان سياسي على جانب كبير من الاهمية. وكما قال أحدهم، فانه يعبر عن جميع وجهات نظر المؤتمرين. ويلاحظ الفرق الكبير بين هذا البيان السياسي وبين التقرير السياسي الذى تلاه عبد الرحيم بوعبيد في الجلسة الافتتاحية.

وقد أشار البيان السياسي الى أن الحاكمين ما زالوا يتمسكون بالاختيارات اللاشعبية واللاديموقراطية منذ ثمانية عشر عاما، وان هذه الاختيارات قد أصبحت الان أمام أفق مسدود وحكمت على نفسها بالفشل في كافة الميادين، وأدت الى ما كانت ستؤدى اليه حتما. وأهم ما ورد في البيان السياسي هو المطالبة بتغيير الدستور جذريا بحيث تنتقل المغرب من "ملكية رئاسية مخزنية" الى "ملكية دستورية ديموقراطية" وتأتي كلمة "مخزنية" من "مخزن". وهو صندوق الاقطاع المركزى الذى يأتي مما يفرض على الفلاحين عادة. والمقصود بالملكية الرئاسية المخزنية " الملكية الاقطاعية الاوتوقراطية". وأما الملكية الدستورية الديموقراطية فهي أن

نشرت جريدة الدستور في العدد الصادر يوم الاثنين ٨ دجنبر بيانا موقعا من طرف "مجموعة من المناضلين الاحرار" نورد نصه الكامل فيما يلي :

"ان المناضلين الذين ساهموا في بناء حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) ينتهزون فرصة انعقاد المؤتمر الوطني للتعبير عن استنكار تصرفات ، منها :

١ ــ اعتبار ورقة العضوية لسنة ١٩٧٧ أساسا لاختيار المناضلين المؤتمرين مع العلم أن أوراق انتساب عديدة وزعت ليلة الانتخاب.

٢ ــ ومنع المناضلين الاتحاديين الذين ساهموا بصمودهم وتصديهم لانواع التعذيب والسجن والنفي من أجل مبادئ الحزب.

٣ ــ وابعاد حزبنا عن خطه الثورى والحؤول بين القاعدة والقيادة.

اننا نؤكد أننا لسنا وصوليين من مناضلي المؤتمرات والمناسبات، بل دعاة استمرار وتحرير داخل الحزب."

يتحول الملك الى ملك‌حكم بين جميع الاطراف، على غرار اسبانيا أو ابريطانيا. كما جاءت في البيان السياسي المطالبة بحكومة قوية قادرة على اعطاء الاوامر للجيش من أجل التصدى للدفاع عن الوحدة الترابية. وطالب أيضا باقرار ديموقراطية فعلية وباصلاح الجهاز الادارى وتحييده بين الاطراف الاجتماعية.

ونظرا لخطورة البيان فقد منعت السلطات نشره وحجزت صحيفة "المحرر" يومين متتاليين، وبقيت الشرطة محاصرة لمقر الصحيفة عدة أيام مما دفع قيادة الاتحاد الى العدول عن نشر البيان السياسي مؤقتا، والاكتفاء بتسجيل هذه

لا لمصور السادات

تعتذر « الدستور » عن نشر اية صورة لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، نظرا لان الصور التي توفرت امكانية الحصول عليها قام بتصويرها المصور مرادجي الذي رافق السادات في زيارة العار الى القدس المحتلة . وحول هذه النقطة استغرب المناضلون والمراقبون دعوة هذا المصور لتصوير المؤتمر بل ونشر صوره في صحيفة « المحرر » ، التي نوهت في صفحتها الاولى بمساهمته في المؤتمر بمقدرته التصويرية الفنية ، مع العلم بان اتحاد الصحافيين العرب كان قد قرر مقاطعة جميع الصحافيين الذين رافقوا السادات .

الخطوة كانتهاك للحريات الديموقراطية في اليوم الذى يحتفل فيه المغرب بحقوق الانسان، وبأنها تسيء لسمعة المغرب أمام الضيوف المدعوين المؤتمر والذين أخذوا صورة ايجابية عن الاتحاد الاشتراكي وعن التجربة المغربية . ويبدو أن هناك من يعترض داخل الاتحاد الاشتراكي على صدور المحرر بدون البيان السياسي، حيث يرى ضرورة عدم تقديم أى تنازل في هذا المجال، لان مسلسل التنازلات لن ينتهي ادا بدأ ! وأما الرأى السائد فيقضي باللجوء الى الى الحكمة والى عدم استفزاز السلطة، واستعمال كافة الوسائل المقنعة التي من شأنها دفع الحكم الى مراجعة موقفه من هذه القضية.

ماذا بعد ؟

والسؤال الذى يطرح نفسه الان : هل ما حدث "للحرر "مجردحادثة خاصه واستثنائية تتعلق بأسلوب المطالبة بتعديل الدستور وبنعت الملكية القائمة بأنها ملكية "مخزنية" ، أم أنها بداية سلسلة من التراجع في ميدان "الانفتاح الديموقراطي" خصوصا بعدما تحول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الى قوة حقيقية، كما أنه سيصبح قوة أكبر بكثير لو استمرت الازمة الحالية على الصعيدين السياسي والاقتصادى، واستمر في نفس الوقت الجو الديموقراطي الذى يسمح للمعارضة بالتحرك الواسع لتجنيد الجماهير وللاستفادة من الازمة القائمة؟وفي هذا الخصوص علمت "الدستور" من مصادر موثوقة ، بأن الوزير الاول احمد عصمان قد اتصل بالمسؤول‌عن جريدة "الميثاق الوطني" الموالية ، طالبا منه عدم كتابة أى كلمة ضد "المحرر" والاتحاد الاشتراكي لان اجراءات ما قد تتخذ ضدهم . وكانت "الميثاق الوطني "قد خصت اليوم الاول لمؤتمر الاتحاد بحوالي ست مقالات هجومية شتائمية ، ثم توقفت فجأة عن مجرد الاشارة اليه.

ومما لاشك فيه أن النظام المغربي بات يشعر بالقلق ، وبأن عليه أن يحسم الموقف : فاما اختيارا " اسبانيا "وفي هذه الحالة يمكن الاستمرار في جو الانفتاح، واما اختيارا "تونسيا" وفي هذه الحالة يكون المسلسل الديموقراطي قد وصل الى نهايته خصوصا وأن صحيفة "المحرر" التي تدعو الى اتخاذ اسبانيا مثالا يحتدى به في المغرب ما فتئت تبرز الاحداث الايرانية في صدر صفحتها الاولى، وكأنها تقدم تحذيرا مباشرا للنظام.

ويقال هنا في الدار البيضاء بأن الملك الحسن الثاني قد أجل زيارته لفرنسا التي كانت مقررة في نهاية الاسبوع الماضي لاسباب تتعلق بالوضع الداخلي للبلاد، لا بسبب دمل بسيط اصيب به كما ذكرت صحيفة "الانباء " شبه الرسمية. ستكشف الاسابيع القليلة القادمة عن طبيعة ما يمكن أن يحدث في المغرب.

ويبقى أن نقول أن مؤتمر الاتحاد الاشتراكي كان ناجحا على الصعيد التنظيمي، وعلى صعيد جو الحوار الديموقراطي الذى ساد داخل اللجان، حتى وان لم يعبر هذا الحوار عن نفسه بشكل مباشر في انتخاب المكتب السياسي.

نقطة

على هامش انعقاد المؤتمر الاخير للاتحاد الاشتراكي، سجل أغلب المعلقين والمراقبين الاجانب الطابع المفاجيء الذى أخذه الصراع في المؤتمر المذكور، وحدته . واذا كان هذا الامر طبيعيا بالنظر الى كون أغلب هؤلاء كانوا يجهلون طبيعة الصراع داخل الحركة الاتحادية وتفاصيله ودقائقه، فان اندهاش رواد وأنصار الخط الاصلاحي يرجع لاسباب أخرى. فهو فوجيء لانه اعتقد أنه رتب الامور قبل المؤتمر بشكل يضعه في موقع مريح بعد أن استنفذ كل ما في دخيرته من مناورات وتلاعب على على المسطرة. أما حقيقة الصراع وأبعاده فهذه أمور تعيها هذه العناصر كامل الوعي. أفليست هي المسؤولة عن الوضع الذى آلت اليه الحركة الاتحادية ؟ أو ليست هي التي اختلقت مشكل الداخل والخارج؟ ألم تكن هي المبادر الى عقد المؤتمر الاستثنائي في أسرع وقت ممكن لفرض الامر الواقع بدل اعطاء الفرصة للمناضلين لمراجعة التجربة في نقاش موضوعي بناء وعلى أوسع نطاق؟

مجلة "أفريك أزى" ـ العدد ١٧٨ ـ يناير ١٩٧٩

afrique asie

ليس هناك بصريون و آخرون غير بصريين

كان المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربية، الذى انعقد من ٨ الى ١٠ ديسمبر، ضربة قاسية بالنسبة لسكريتيره الاول السيد عبد الرحيم بوعبيد، أكثر مما كان متوقعا من خلال الصراعات الحادة في غالب الاحيان التي شهدتها المؤتمرات الاقليمية.

فقد كانت وضعية القائد الرئيسي للحزب ودوره موضوع انتقادات حادة طوال المناقشات التي جرت سواء في اللجان أو في الجلسات العامة أو في الكواليس لدرجة جعلت السيد بوعبيد يفقد اتزانه وهدوءه ـ وهو الطابع الذى تميزت به شخصيته طوال حياته السياسية . لكن، اذا كان المؤتمر قد شهد بعض المشادات والاهتزازات، فان أهميته تكمن في النقاش السياسي الرفيع الذى فرضه المندوبون الاكثر حماسا.

ومهما كانت معارضة المرء للتشخيص المبالغ للحياة السياسية فان الملاحظة التي تفرض نفسها هي أن السيد بو عبيد، الذى طبعت مبادراته واختياراته الشخصية وعلاقاته مع القصر، عودة الحزب للشرعية بشكل حاسم، يثير نقمة قطاعات واسعة من القاعدة، هذه النقمة التي عبلت مواجهات المؤتمر الثالث على تأجيجها واحتدامها.

وقد درست، عشية انعقاد المؤتمر، مسألة عودة عبد الرحمن اليوسفي من الخارج للحلول محل السكرتير الاول. هذا المشروع الذى كان سيضع اليوسفي في موقع رئاسة شرفية أكثر منها فعلية، وبذلك كان سيسمح على ما يظهر، بتدشين تطور مدروس قادر على احتواء المعارضين والمنشقين . لكن التحفظ الحذر لعبد الرحمن اليوسفي وتفضيله تأجيل عودته المحتملة من المنفى، مع قبوله بعضوية المكتب السياسي، قد وضع حدا للفرضيات والمراهنات المتعلقة بتوارى السيد بوعبيد تدريجيا.

وهكذا وفي ظل الاقتناع بأن الكاتب الاول سيتمكن من الحفاظ على منصبه دون مخاطرة، اجتمعت وفود المؤتمر الثالث لـ (ا.ش.ق.ش) في الدار البيضاء، في مباني المعرض البلدى الذى يقع كما ذكر أحد المتكلمين في منطقة يشتد فيها التناقض بين فيلات وأحواض السباحة الفخمة على الطريق الساحلي، وأحياء بورغون الشعبية والمدينة القديمة. ولم تبخل القيادة جهدا من الامكانيات لجعل هذا المؤتمر مجمعا دوليا واسعا.

...وقد احتدت المواجهة بين مؤيدى المكتب السياسي والجناح الراديكالي في الحزب حول مسألة العلاقة مع القصر والنظام الملكي وحول تجديد أشكال وصيغ عمل الحزب ولا يمكن انكار التعاطف الذى يبديه الجناح الراديكالي في الحزب للسيد محمد البصرى، الملقب بالفقيه، الوجه البارز في الحركة الوطنية (الذى بعث برسالة مفتوحة للمؤتمرين).

وقد هتف جزء من المؤتمرين بشعار، "الاختيار اختيارنا، والبصرى زعيمنا". والاختيار هو الاختيار الثورى للمهدى بنبركة وهو اسم التيار المؤيد لمحمد البصرى في الخارج.

لكنه من الخطير ترديد ادعاءات قيادة الاتحاد الاشتراكي التي اتهمت قبل وأثناء انعقاد المؤتمر وغداة انتهاء أعماله، بعض المؤتمرين بأنهم من مؤيدى البصرى، ودعتهم لشرح موقفهم من مسألة العمل الحلقي خارج كوادر التنظيم الشرعية. والواقع أنه ليس هناك بصريون وغير بصريين، وانما هناك مناضلون راديكاليون مستاؤون في مواجهة عناصر ربطت التزاماتها بالحوار مع القصر.

كذلك فان الاستمرار في نشر شائعات الافتراء حول النشاط التآمرى المزعوم لمحمد البصرى، والادعاء الوقح بأن فكره السياسي يقتصر على الدعوات الهدامة، هو عمل أقل ما يقال عنه أنه غير مسؤول . وتكفي قراءة الرسالة المفتوحة التي وجهها محمد البصرى للمؤتمر لدحض هذه التقييمات الكاذبة والسيئة النية.

وليس من المستغرب أن يكون لمطالبة محمد البصرى بمجلس تأسيسي حقيقي (وقد طالب به أيضا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، صدى واسعا بين مناضلي القاعدة.

كذلك، ليس من المفاجيء أن يطرح المناضلون الذين وعوا ابعاد اللعبة الدائرة باسمهم، قضية المعتقلين السياسيين من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، واليسار المتطرف، قضية المجهولي المصير (المانوزى..) والمغتالين : (العبدى، عمر بنجلون، زروال..) وغيرهم من ضحايا القتلة المأجورين من قبل الملك والعقيد الدليمي، أو من قبل محرضين يعملون لحسابهم، ليس بالامر المفاجيء.

وأخيرا، فان طرح مسألة طبيعة النظام الطبقية بشكل مفتوح وصريح هو في منطق التحول الراديكالي الذى دشنه المهدى بنبركة، وعززته محن مراحل القمع أعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٥ و ١٩٧١ و١٩٧٢..

وكانت القيادة العاجزة عن ايقاف موجة الانتقادات والاسئلة الحادة المطروحة بمناسبة الاعداد للمؤتمر، تأمل أن طابع المؤتمر الرسمي المدعم بحضور ضيوف بارزين سيخفف من حماس المناضلين. هذا فضلا عن أن شبح تطفل الشرطة كان من شأنه أن يخيف فعلا بعض المتكلمين.

لذلك فان المطالبة بجعل الجلسة مغلقة التي تقررت بالرغم من معارضة المكتب السياسي قد فاجأت القيادة على حين غرة. والحقيقة هي أن النقاش لم يكن صريحا وجادا الا بفضل اعلان الجلسة مغلقة. وقد تمحورت الاسئلة والانتقادات حول مواضيع عدة: ارسال التجريدة العسكرية المغربية الى الزايير، وزيارة الرئيس السادات للقدس والتواطؤ المصرى المغربي بشأن المشرق وفلسطين، و مطالبة الشاه للمغرب بالقيام بوساطةلدى الخميني (وقد قابل هذا الاخير، طلب الحسن الثاني بالرفض).

أمام هذا المد اضطر السيد بوعبيد ومعاونيه الرئيسيين الى التراجع الى موقف دفاعي. كما أثيرت قضايا (سبته ومليلية والجزر الجعفرية وجبل طارق) في اطار استراتيجية تحرير فعلية.

في هذا الاطار يقتضي وضع النقاش حول ضرورة التحويل الديموقراطي للمؤسسات وللحياة العامة، وهكذا انهزمت القيادة في النقاش الذى يتناول مسائل أساسية، مثل مسألة المعتقلين السياسيين، وأصول مسطرة التحقيق في قضايا الاغتيال السياسي وبخاصة فيما يخص طبيعة النظام المغربي.

وقد دعى المؤتمر الى تحويل "الملكية المخزنية الحالية" التي تحمي الطبقات الى ملكية دستورية برلمانية وديموقراطية... يمارس فيها الملك سلطة التحكيم.

القرار هو حل تسوية، يبرز فيه المثال الجمهورى بشكل جديد، ولو أن الملكية (بعد تعديلها) ستبقى موضوعة خارج نطاق الصراع الطبقي. ولا شك أن ما أثار حنق الملك، عدا اللهجة التي اتسم بها المؤتمر عموما، هو الاشارة الصريحة لطبقة الاقلية الحاكمة المخزنية التي تقوم بتجاوزات مفضوحة.

مخاوف الحكم

ولم يتأخر رد فعل القصر، فقامت السلطات بحجز "المحرر" صحيفة الحزب المركزية يومين متتاليين، لنشرها البيان السياسي النهائي. ولم تسمح بعودة الصحيفة الى الصدور الا بعد التنازل ـ الخطير بنتائجه ـ عن نشر الجزء الثاني من البيان. وقد ازداد سخط المناضلين نتيجة رد القيادة على هذه الحادثة عندما قالت ان "هذه المبادرة قد تشوه نظرة ضيوف المؤتمر للديموقراطية المغربية".

وليس من المستبعد بتاتا ألا يكتفي الملك بهذه الضربة واللجوء الى سياسة القمع، ليس مستبعدا.(..)